مجلد 10(عدد 2)/2025، ص 121–134 مجلة العمارة وبيئة الطفل ISSN 2478-0014 EISSN: 2710-8252

تقييم مدى استدامة الإستراتيجية الوطنية لحماية وتثمين التراث العمراني الصحراوي
دراسة حالة القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب –ولاية غرداية-

Assessing the Sustainability of the National Strategy for the Protection and Valorization of Desert Architectural Heritage:
A Case Study of the Conserved Sector of the M'Zab Valley Plain, Ghardaïa Province

فطيمة الزهراء بركاني [1] *

[1] جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي– (الجزائر)، Fatimazohra.berkani@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام : . 23-05-2025 تاريخ القبول : 27-06-2025

ملخص:

يعتبر التراث العمراني مرآة عاكسة لما عاشه أسلافنا في الماضي، ونافذة تمكننا من الاطلاع على أفكارهم ومبادئهم وأساليبهم في التأقلم مع المعطيات البيئية والمجتمعية في ذلك الوقت، مهما اختلفت هذه المعطيات، حيث تزخر بلادنا بتراث عمراني متنوع تنوع الخصائص الطبيعية والثقافية التي تضمها، ونتيجة امتداد وشساعة الصحراء الجزائرية يحتل التراث العمراني الصحراوي الجزائري مكانة هامة في منظومة التراث الثقافي المادي الوطني والعالمي، فالجزائر تضم 5 مواقع للتراث العمراني الصحراوي مصنفة من ضمن 17 موقع مصنف أو في طريق التصنيف، وهذا ما يعبر على أهمية هذا الموروث الثقافي الثري.

حيث يعتبر سهل وادي ميزاب المصنف كتراث وطني منذ سنة 1971، كتراث عالمي منذ سنة 1982، وكقطاع محفوظ منذ 2005، أحد أهم مواقع التراث العمراني الصحراوي الحي في الجزائر، والدليل على ذلك الإستراتيجية التي عكفت الدولة على تسخيرها لحمايته وتثمينه، وهي إستراتيجية ذات بعد دولي ووطني، فهل راعت هذه الإستراتيجية متطلبات الاستدامة في حماية وتثمين هذا التراث العمراني؟ وهل نجحت في الحفاظ على استدامة التراث العمراني لسهل وادي ميزاب؟

بعد تحليل هذه الإستراتيجية وتقييمها حسب معايير استدامة استراتيجيات حماية وتثمين التراث العمراني التي جاءت بها المواثيق والمعاهدات الدولية، اتضح لنا أنها نظريا تعتبر إستراتيجية مستدامة وبامتياز، لكن التجسيد الميداني لهذه الإستراتيجية على ارض الواقع، رافقه العديد من الإختلالات والتجاوزات، التي جعلت استدامة التراث العمراني لسهل وادي ميزاب معرضة للخطر.

الكلمات المفتاحية: التراث العمراني الصحراوي؛ الإستراتيجية الوطنية لحماية وتثمين التراث العمراني؛ الاستدامة؛ التراث العالمي؛ سهل وادي ميزاب.

Abstract :

Urban heritage is a reflective mirror of the lives of our ancestors in the past, offering a window into their ideas, principles, and adaptive strategies in response to environmental and societal conditions at the time, regardless of how diverse these conditions may have been. Our country is rich in diverse urban heritage, reflecting the natural and cultural diversity it encompasses. Due to the vast expanse of the Algerian Sahara, desert urban heritage holds a significant position within the system of both national and global tangible cultural heritage. Algeria hosts five classified desert urban heritage sites out of a total of 17 sites that are either classified or in the process of classification, highlighting the importance of this rich cultural legacy.

* المؤلف المرسل

This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

The M'Zab Valley, classified as a national heritage site since 1971, a World Heritage Site since 1982, and a preserved sector since 2005, is considered one of the most prominent living examples of desert urban heritage in Algeria. This is evidenced by the strategy that the state has actively pursued to protect and enhance it, which is a strategy with both national and international dimensions. However, the question arises: Has this strategy taken into account the requirements of sustainability in protecting and enhancing this urban heritage? And has it succeeded in ensuring the sustainability of the urban heritage of the M'Zab Valley?

After analyzing and evaluating this strategy according to the sustainability criteria of urban heritage protection and enhancement strategies outlined in international charters and treaties, it becomes evident that, theoretically, it is a highly sustainable strategy. However, its practical implementation on the ground has been accompanied by numerous imbalances and violations, putting the sustainability of the urban heritage of the M'Zab Valley at risk.

Keywords : Desert Urban Heritage; National Strategy for the Protection and Enhancement of Urban Heritage; Sustainability; World Heritage; M'Zab Valley.

مقدمة :

حسب ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 2003، يعتبر التراث العمراني كل ما شيده الإنسان من مدن وقرى وأحياء ومبان وحدائق ذات قيمة أثرية أو معمارية أو عمرانية أو اقتصادية أو تاريخية أو علمية أو ثقافية أو وظيفية، وله ثلاثة أنواع المباني التراثية ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية، مناطق التراث العمراني مثل المدن والقرى والأحياء ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية، ومواقع التراث العمراني المتمثلة في المباني المرتبطة ببيئة طبيعية متميزة على طبيعتها أو من صنع الإنسان (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إدارة الثقافة)، 2017، ص: 04)، وهو نفسه الممتلكات الثقافية العقارية حسب ما نص عليه القانون الجزائري، والتي تشمل المعالم التاريخية، المواقع الأثرية، والقطاعات المحفوظة المتمثلة في المجموعات العقارية الحضرية أو الريفية مثل القصبات والقصور ذات الأهمية التاريخية أو المعمارية أو الفنية أو التقليدية التي تبرر حمايتها وإصلاحها وإعادة تأهيلها وتثمينها (المادة رقم 03 ورقم 08 من القانون رقم 98/04 المؤرخ في 1998/06/15 المتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة رقم 44).

كما سمي أيضا بالتراث الثقافي حسب التعريف الذي قدمته اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي المنبثقة من المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو المنعقد في باريس في 17 أكتوبر 1972، وحسب هذه الاتفاقية يقع على عاتق كل دولة طرف في هذه الاتفاقية تعيين التراث الثقافي الواقع في إقليمها وحمايته والمحافظة عليه وإصلاحه ونقله إلى الأجيال المقبلة، وتستعين عند الحاجة بالعون والتعاون الدوليين من الناحية الفنية والمالية والعلمية والتقنية (مركز اليونسكو للتراث العالمي، 1972، ص:04-05)، ومن بين هذه الدول الجزائر التي صادقت على هذه الاتفاقية سنة 1974 (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2025)، فهي تعتبر من أكثر دول العالم ثراء بالتراث العمراني نظرا لتعدد وتنوع الحضارات الإنسانية التي استقرت فيها، فهي تمتلك 15000 موقع أثري ومعلم تاريخي، منها 418 ممتلك ثقافي عقاري مصنف ضمن قائمة التراث الوطني، 07 مواقع مدرجة في قائمة التراث العالمي، 447 ممتلك ثقافي عقاري مسجل في قائمة الجرد الإضافي(وزارة المجاهدين، 2025)، و 27 من المجموعات الحضرية والريفية المستحدثة في شكل قطاعات محفوظة (الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة، 2025).

حيث تتمثل المواقع السبعة المدرجة في قائمة التراث العالمي في قلعة بني حماد، جميلة وتيبازة وتيمقاد وطاسيلي ناجر ووادي ميزاب، أما قصبة الجزائر فتعتبر آخر ما تم إدراجه من تراث عمراني جزائري ضمن قائمة التراث العالمي سنة 1992 (اليونسكو،2025)، وبالإضافة إلى هذه المواقع السبعة المصنفة عالميا، تضم الجزائر ستة مواقع للتراث العمراني سجلت في القائمة الإرشادية المؤقتة لمواقع التراث العالمي لليونسكو سنة 2002، تنتظر اقتراحها للتصنيف في التراث العالمي للإنسانية، كما أشارت منظمة اليونسكو إلى 4 مواقع إضافية في سجل الممارسات الحسنة (المواقع التي يمكن إدراجها في القائمة المؤقتة للتراث العالمي) (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022، ستة ملفات على القائمة التمثيلية لليونسكو).

وبالتالي من بين 17 موقعا للتراث العمراني الجزائري المصنفة أو المدرجة على القائمة المؤقتة أو التي يمكن إدراجها، نجد 5 مواقع للتراث العمراني الصحراوي، حيث يعتبر سهل وادي ميزاب الأهم من بين هذه المواقع الخمسة، فهو الوحيد المصنف ضمن قائمة التراث العالمي، يضم مجموعة من

القصور الصحراوية التي تعتبر من أهم أنماط العمارة في الجزائر، نمط لعمارة تناسقت مع مجالها الجغرافي بكل ما يحمل من ظروف طبيعية، نمط يعبر عن إبداع عمراني محلي للمنطقة الصحراوية الجزائرية (محمد خبيزي، محمد الأبيض، 2024، ص:339).

ولحماية وتثمين التراث العمراني بصفة عامة، التراث الصحراوي بصفة خاصة، ووادي ميزاب بصفة أخص، عكفت الجزائر على تبني إستراتيجية ذات بعد دولي وإقليمي تتمحور حول الانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية التي تهتم بالتراث الثقافي، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALESCO)، والمصادقة على الاتفاقيات التي تتبناها هذه المنظمات مثل اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي صادقت عليها الجزائر سنة 1974، وميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته سنة 2003، كما انضمت الجزائر سنة 1973 إلى المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (ICCROM)، والمكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (ايكروم الشارقة) الذي يسعى لتقديم العون للدول العربية الأعضاء في المنظمة في مجال حفظ وصون التراث الثقافي (المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (ايكروم الشارقة)، 2023، ص:6).

أما وطنيا فقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على وضع إستراتيجية وطنية لحماية وتثمين موروثها الثقافي، تتمحور حول إطار التشريعي يتكون من القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي رقم 98-04 المؤرخ في 15 /06/ 1998 وما رافقه من مراسيم تنفيذية وقرارات وزارية، وحول إطار مؤسساتي ينشط في مجال حماية التراث الثقافي، يتكون من مؤسسات تحت الوصاية منها 23 متحف عمومي وطني، 05 حظائر ثقافية، ومركزين للبحث الأثري، بالإضافة إلى عدة مؤسسات منها المركز الجزائري للتراث الثقافي المبني بالطين، ديوان حماية وترقية وادي ميزاب، الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية، الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة، الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية، المدرسة الوطنية لحفظ الممتلكات الثقافية وترميمها، الصندوق الوطني للتراث الثقافي، واللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية.

أما بخصوص الإطار الإحصائي والتخطيطي فتعد الخريطة الأثرية الجزائرية منجزا مهما لفائدة الآثار الجزائريّة، تظهر الحقيقة التاريخية والحضارية للجزائر، والتي تشمل جميع مناطق الجزائر بما فيها الجنوب، وتوفر قاعدة ثرية للمعطيات والمؤشرات التراثية التي تسمح بتصحيح مسار صنع القرار المتعلقة بعمليات التصنيف والحفظ والترميم، كما تلعب دورا اقتصاديا وتنمويا مهما، خاصّة فيما يتعلّق بأشغال التنمية والمنجزات والبنى التحتيّة، تهدف إلى خلق التوازن بين حماية التراث الثقافي الجزائري وتنمية الإقليم (وزارة المجاهدين، 2025)، كما تم في هذا الإطار إطلاق أول ورشة وطنية للحفاظ على التراث الوطني في شهر أكتوبر 2024، تهدف إلى تحديث القائمة الإرشادية للتراث الوطني، في إطار الجهود المستمرة لتعزيز مكانة التراث الثقافي الجزائري على الساحة الدولية (هاجر بولعراس، 2024)، وفي خضم الإطار التنفيذي انطلقت العديد من مشاريع الترميم التي تخص عدد من المعالم الأثرية والتاريخية أهمها دار السلطان بالجزائر، قلعة المشور بتلمسان، حصن قصر رياس البحر وقصور سهل وادي مزاب بغرداية (وزارة المجاهدين، 2025)، بالإضافة إلى تشجيع بعض المبادرات الفردية مثل قصر تافيلالت بوادي ميزاب.

وبالتالي فالجزائر عملت على تبني إستراتيجية ذات بعد دولي ووطني هدفها حماية وتثمين التراث العمراني الجزائري بصفة عامة والتراث الصحراوي بصفة خاصة، لأن التراث العمراني الجزائري يعكس خصائص الحضارة العمرانية الجزائرية، ويمثل إفرازا لإحدى الحلقات التاريخية المتعددة التي مرت بها الأمة الجزائرية وتوارثته الأجيال عبر العصور، وهو تراث لكافة أبناء الأمة، فهل تراعي إستراتيجية حماية وتثمين القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب متطلبات الاستدامة؟ وهل تمكنت هذه الإستراتيجية من الحفاظ على استدامة هذا التراث العمراني؟

وبما أن هذه الإستراتيجية تستند على المعايير الدولية، لابد لها بطريقة أو بأخرى أن تكون مستدامة تراعي خصائص المجتمع المحلي، تحترم المعطيات البيئية خاصة، وتحاول ضمان نقل هذا التراث العمراني في حالته الجيدة إلى الأجيال القادمة، لكن طريقة تجسيد هذه الإستراتيجية على ارض الواقع، مع غياب الرقابة الصارمة، سيؤدي بالتأكيد إلى المساس باستدامة القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب.

حيث أن هذه الدراسة التي تتناول تقييم استدامة الإستراتيجية الوطنية لحماية وتثمين القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب هي دراسة جديدة وأصيلة في مضمونها، كل الدراسات التي سبقتها والتي تتناول القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب، إما تبحث عن مدى استدامة هذا التراث العمراني، مثل المقال الذي جاء بعنوان واقع وآفاق التنمية المستدامة على التراث المعماري في وادي ميزاب للدكتور عمر زعابة، أو عن الدوافع الكامنة وراء تمسكن سكان قصور بني مزاب بالعيش في منازلهم، مثل المقال الذي جاء بعنوان العيش بمواقع التراث الحي بوادي ميزاب: الدوافع، التمثلات والاستمرارية، لعبد العزيز خواجة ونعيمة رضائي، كما تحدث محمد جودي ودحماني بلقاسم في المقال الذي جاء تحت عنوان آلية إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة بين النص والواقع (القطاع المحفوظ سهل وادي ميزاب أنموذجا)، عن أسباب تأخر إعداد هذا المخطط.

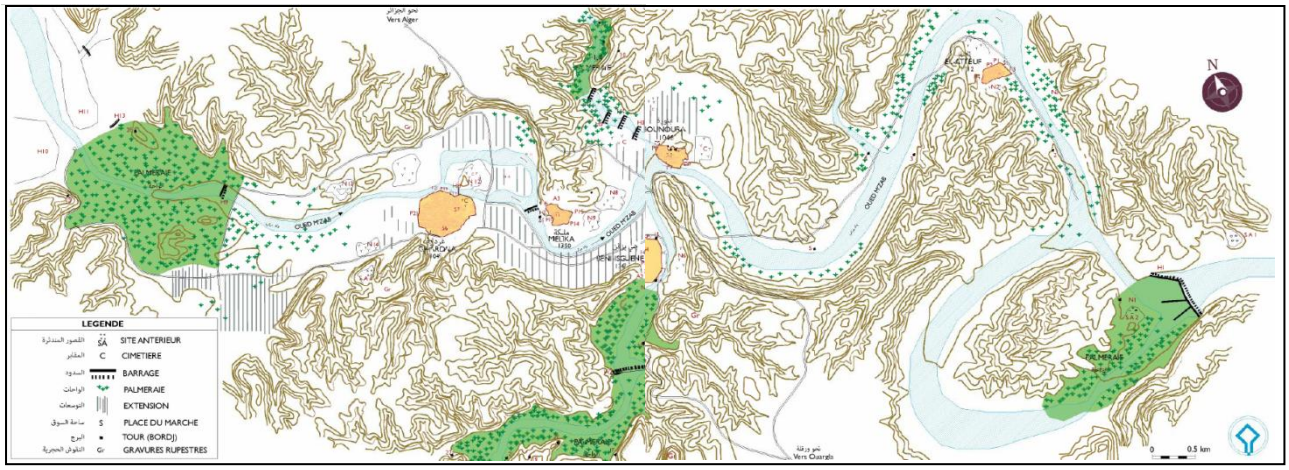
1. الطريقة والأدوات:

اعتمدت الدراسة على المنهجَ الوصفي التحليلي باعتباره من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية الإنسانية، حيث يعد المنهج الوصفي أداة وطريقة لتحليل ووصف الإستراتيجية المنتهجة من طرف الدولة في المحافظة على القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب، أما المنهج التحليلي فتم استعماله لرصد وتحليل وتصنيف مؤشرات الاستدامة ضمن توجيهات هذه الإستراتيجية، بالإضافة إلى اعتماد منهجية الحالات الدراسية وذلك للبحث عن واقع استدامة هذه الإستراتيجية، بعيدا عن النصوص القانونية والإجراءات الإدارية .

2. سهل وادي ميزاب، تراث عمراني صحراوي مستدام وحي ذو بعد عالمي:

يقع القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب في ولاية غرداية، جنوب العاصمة بحوالي 600 كم، مساحته 5000 هكتار (الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة، 2025)، وهي عبارة عن شبكة أودية (أهمها وادي ميزاب الذي سميت عليه المنطقة)، تتجه من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي، لتنتهي عند بحيرة تغطيها الرمال شمال غرب مدينة وارجلان، حيث يحده من الشمال الشرقي نحو الشمال الغربي الأراضي المسمى الحمريات ببلدية العاطف نحو أعالي وادي لبيض ببلدية ضاية بن ضحوة، ومن الجنوب الشرقي نحو الجنوب الغربي من أعالي وادي لبيض نحو أسفل السد الكبير للعاطف، من الشرق على بعد 1,5 كلم من أسفل السد الكبير للعاطف، ومن الغرب على بعد 1,5 كلم من أعلى سد ضاية بن ضحوة (المرسوم التنفيذي رقم 209/05 الصادر في 2005/06/04 المتضمن إنشاء القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب، الجريدة الرسمية رقم 39).

المخطط (1): مخطط وادي ميزاب



المصدر: بغباغة عبد العزيز، 2014، ص: 6-7.

يعتبر التراث العمراني لسهل وادي ميزاب تراثا إسلاميا بامتياز، بناه الاباضيون الذين اختاروا هذه المنطقة كملجأ آمن لهم هربا من مدينة تيهرت عاصمة الدولة الرستمية، وقد نجح المزابيون رغم انعدام أشكال الحياة في المنطقة وتميزها بالجفاف وندرة الموارد المائية وقسوة الطبيعة، في تأسيس نظام عمراني جديد كان ثمرته قصور جميلة، نشأت بأسلوب واحد وبشكل زمني متتابع مابين 1012م- 1350م، لكل منها واحته الخاصة به المتفاوتة الاتساع تحوي داخلها مزارع وبساتين ونظام ري يتفوق في استدامته على احدث أنظمة الري (عبد العزيز خواجة ونعيمة رضائي، 2021، ص:17).

الصورة (1) (2) (3): بعض عناصر نظام الري بوادي ميزاب



المصدر: نور الدين بوعروة، 2015، ص: 15.

حيث تعتبر هذه القصور السبعة متحفا مفتوحا على الطبيعة، خمس منها متجاورة وهي: تَخْنِينْتْ (أقدمها وأصبح اسمها العطف)، آت بونور (بونورة)، تَغْرْدَايْتْ (غرداية)، آتْمْلِيشْتْ (مليكة)، آت اِيزْجَنْ (بني يزقن)، أما مدينتي: آت ايبَرْقَان وتيقْرار فمنفصلة عنها، كما عرِف الواد تجمعات قبلية ترجع إلى ما بين القرن الثامن والعاشر الميلاديين، وتركت أطلال قصور بربرية تسبق إنشاء قصورها الحالية، من بينها ''أَغَرْمْ نْتَضْلِيزْتْ'' (قصر الصوف) و ''أَغَرْمْ أَنْ وَادَّايْ'' (القرية السفلى)، أما ''موركي'' فبُنيت على جبل يشرف على ''آت بونور'' غربًا، وأقيمت ''بابا سّعد'' غرب ''تغردايت'' في أعلى الجبل، كما أظهرت الحفريات أيضا أن المنطقة تزخر بأدوات معيشية تعود إلى إنسان ما قبل التاريخ، حيث توجد مواقع صناعة حجرية، وآثار جنائزية، رموز كتابية، ونقوش صخرية يرجع تاريخها إلى ما بين 18000 – 5000 سنة قبل الميلاد (ناصر احمد سنه، 2022)، هذا الثراء والتنوع في الآثار جعل من المنطقة تراثا عمرانيا صحراويا غنيا ذو أهمية وطنية وعالمية، و مدرسة عالمية للهندسة المعمارية والعمرانية.

كما أن التراث العمراني الجزائري خاصة في المناطق الجافة والشبه جافة، تتماشى مبادئه التخطيطية والحلول البيئية المنتهجة في تصميمه مع مبادئ الاستدامة العمرانية المعاصرة (عداد محمد الشريف، دريسي محمد صدام، 2016، ص:266)، فالهندسة المعمارية والعمرانية لوادي ميزاب مستدامة بطريقة ممتازة، فهي متفردة، بسيطة، عملية، متكيفة مع البيئة المحلية (رئاسة الجمهورية، 2025)، ومصممة للحياة الجماعية، ما جعلها مصدر الهام للمختصين في العمارة والتخطيط الحضري العالمي إلى غاية اليوم (الإذاعة الجزائرية،2022)، بما في ذلك المعماريين والمخططين الحضريين في القرن العشرين مثل لو كوربوزييه، وفرناند بويون، وأندريه رافيرو.

حيث حافظ وادي ميزاب على نفس أسلوب الحياة وتقنيات البناء منذ القرن الحادي عشر، بفضل السياق الاجتماعي والثقافي الخاص، والحاجة إلى التكيف مع بيئة قاسية، استجابةً لحاجة تاريخية إلى الانعزال ولأسباب دفاعية، فكل واحدة من هذه القلاع المصغرة تظهر على هيئة كتلة عمرانية متماسكة تتوضع على قمة جبلية، مراعاة للحصانة ووقاية من الفيضانات والحفاظ على الأراضي الزراعية الخصبة، وبعد اختيار الموقع، تم تحديد مكان إقامة المسجد ثم تحديد رقعة المدينة بتخطيط سورها، ثم المساكن التي تأتي متراصة ومتراصفة على شكل طوابق في سفح الجبل بشكل رائع ومتقن، في شكل دوائر متحدة المركز حتى تصل إلى الأسوار، وهذا ما يجعل المسجد يهيمن على المدينة، مئذنته تعمل كبرج مراقبة، ويُصمَّم كقلعة، وهو آخر معقل للمقاومة في حالة الحصار، ويضم مستودعًا للأسلحة ومخزنًا للحبوب، ثم تُبنى المنازل حول هذا المبنى الأساسي للحياة الجماعية باستخدام مواد محلية، والمتمثلة في الحجارة المقتلعة من طبقات الصخور الكلسية البيضاء، واستعمال نوع من الجبس يعيد تثبيت مادة الجير التي تساعد على تماسك البناء، الرمل غير الصلصالي، بالإضافة إلى مشتقات شجرة النخيل مثل الجذع الجريد السعف (اليونسكو (قائمة التراث العالمي)، 2025)

الصورة رقم (4) (5): الصورة الحضرية والتشكيلة العمرانية لسهل وادي ميزاب



المصدر: الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة، 2025.

/https://anss.dz/patrimoine-mondial-critere-de-classement

كما أن وسائل البناء بسيطة لكنها تنبض بالحياة ، والبيوت ليس بها أثاث، وينبثق من هذا الطراز الشعور بالهدوء والراحة والجمال، فكل عنصر في البناء مسخر لخدمة الحياة وهذه القواعد البسيطة هي القواعد الأساسية للاستدامة المعمارية (لمياء.ق، 2025)، فكل منزل يُشكِّل خلية مكعبة نمطية، مما يعكس مجتمعًا قائمًا على المساواة، فمنزل شيخ المدينة لا يختلف على بيت الفقير، مجتمع تأسس على احترام بنية الأسرة، بهدف الحفاظ على خصوصيتها واستقلاليتها، كما أنها من خلال نظامها المبتكر لالتقاط المياه وتوزيعها وإنشاء بساتين النخيل، تُظهر تفاعلًا بشريًا مستداما للغاية مع البيئة الصحراوية، فكل شيء على مقياس الإنسان وأساليب البناء تراعي الظروف الطبيعية القاسية (اليونسكو (قائمة التراث العالمي)، 2025) .

وعلى الرغم من تشييد مناطق حضرية جديدة خارج هذه القصور، إلا أن هذه الحواضر القديمة لا تزال تحتفظ بسبل عيشها، تضم مساحات سكنية وفضاءات تجارية ذات تأثير إقليمي أحيانا، فهي تمثل بذلك مواقع تراثية حية حافظت على وظائفها التقليدية والحديثة نسبيا، فقد شهدت منطقة وادي ميزاب توسعا عمرانيا كبيرا حيث تضاعف حجمه 8 مرات مما كان عليه بعد الاستقلال، امتد بحوالي 25 كلم، وتعدى عدد السكنات الجديدة به 60 ألف وحدة، لكن القصور بقيت مأهولة، على عكس معظم باقي المواقع التراثية الأخرى، وذلك يعود للإحساس بالانتماء للقصر وبالأمان داخله، سهولة الوصول إلى المرافق، بالإضافة إلى الراحة المناخية (عبد العزيز خواجة، نعيمة رضائي، 2021، ص: 17-18).

3. تقييم استدامة إستراتيجية حماية وتثمين وتحديث وادي ميزاب:

على اعتبار أن التراث الثقافي هو مورد ثقافي رهيف وغير متجدد، يجب أن تكون إستراتيجية حمايته مستدامة بحيث تشكل مكونا أساسيا في السياسات المتعلقة باستعمال الأراضي والتنمية والتخطيط على كل المستويات، وكذلك في السياسات الثقافية والبيئية والتعليمية، كما يجب أن تكون المشاركة الفعالة للجمهور جزءا من هذه الإستراتيجية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتراث الجماعات الأصلية مثل التراث العمراني بسهل وادي ميزاب، كما يجب أن تضل هذه الإستراتيجية خاضعة للمراجعة المستمرة لكي تبقى مواكبة للتطور والنمو (اللجنة العلمية الدولية لإدارة التراث الأثري، 1990)، ومن أجل تقييم مدى استدامة إستراتيجية حماية وتثمين القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب، تم الاعتماد على شبكة من المؤشرات تم إعدادها انطلاقا من توجيهات اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لليونسكو، توجيهات ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، توجيهات منظمة ايكروم وغيرها من الأبحاث العلمية التي تهتم بحماية وتثمين وتحديث التراث العمراني الصحراوي.

الجدول (1): معايير ومؤشرات استدامة إستراتيجية حماية وتثمين وتحديث وادي ميزاب

الإجراءات	المؤشرات
تعيينه (جرده)	وضع سجل للتراث العمراني
حمايته	وضع قانون فيه ضوابط وحوافز، حمايته من المخاطر الطبيعية والبشرية
المحافظة عليه	وضع تنظيم مؤسسي، تخصيص دعم مالي لأعمال الصيانة والحماية تشجيع البحث العلمي والفحص العلمي للتراث العمراني، دعم الجهود الغير حكومية
إصلاحه	وضع برامج مشاريع الترميم تشجيع مبادرات القطاع الخاص
تحديثه	تكييفه مع متطلبات العصر مع الحفاظ على جوهره الثقافي، إيجاد التوازن بين التنمية الحضرية وحماية التراث بجعل حماية التراث جزء من أهداف التخطيط الحضري جعله موردا للتنمية الاقتصادية (السياحة)
نقله إلى الأجيال القادمة	توعية المجتمع ، تشجيع التدريب على المهن المساهمة في حمايته، دمجه في البرامج الدراسية إعطاء أهمية خاصة للتراث المهدد
الاستعانة بالعون الدولي	الاستفادة من إعانات المنظمة الدولية التي تهتم بالتراث، تبادل المعلومات والخبرات مع باقي الدول بالمشاركة في مختلف التظاهرات العالمية التي تهتم بالتراث

المصدر: إعداد الباحثة 2025.

1.3إستراتيجية تعيين وجرد التراث العمراني بوادي الميزاب:

يجب أن تعتمد حماية التراث العمراني لسهل وادي ميزاب على أوسع معرفة ممكنة بطبيعته ونطاقه، ولهذا يعد المسح العام للموارد الأثرية أداة عمل ضرورية في وضع استراتيجيات حماية التراث العمراني، كما أن القوائم الناتجة عن هذا المسح تمثل مصدرا أوليا لدراسات البحث العلمي ما يجعل تحديثها عملية ديناميكية مستمرة، حيث تكلف المادة رقم 07 من القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي، الوزارة المكلفة بالثقافة بإعداد جرد عام للممتلكات الثقافية المصنفة، المسجلة في جرد إضافي (لا تستوجب التصنيف الفوري)، أو الممتلكات المستحدثة في شكل قطاعات محفوظة، حيث تستحدث القائمة العامة للممتلكات الثقافية كل 10 سنوات، وتنشر في الجريدة الرسمية لتكتسب الطابع القانوني.

كما تتجه السلطات العمومية إلى اعتماد نظام المعلومات الجغرافية لجرد و رقمنة الرصيد الحضاري لمنطقة وادي الميزاب وتراثها المتميز، وأيضا في نفس الوقت توحيد الجهود من أجل الحفاظ على تراث الأجداد و تثمينه الذي يعد محركا للتنمية المستدامة بغرداية، وسيسمح النظام المعلوماتي بحصر جميع المعطيات حول مختلف الجوانب الموضوعاتية لسهل وادي ميزاب بهدف ضمان تحكم في تطور فضاءه العمراني ورصد جميع الصعوبات بالقطاع المحمي، حيث يرى المختصون أن المنطقة تزخر بمواقع أثرية مهددة بالتوسع الحضري المتسارع والفوضوي، وانعدام جرد دقيق لهذا الكنز الثقافي غير المتجدد (وكالة الأنباء الجزائري، 2022، سهل وادي ميزاب : 40 سنة من التصنيف ضمن لائحة التراث العالمي لليونسكو).

2.3 إستراتيجية حماية التراث العمراني بوادي الميزاب:

- **الترسانة القانونية:**

من اجل حماية وتثمين التراث العمراني لوادي الميزاب، سهرت السلطات العليا على وضع ترسانة قانونية انطلاقا من سنة 1967، فبعد صدور الأمر رقم 281/67 المؤرخ في 1967/12/20 المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية، أصدرت سنة 1968 القرار المتضمن فتح الإجراءات الخاصة بتصنيف وادي ميزاب بين الأماكن التاريخية، المؤرخ في 1968/06/28، ونظرا لأهمية الآثار التي تضمها المنطقة قررت السلطات العمومية في سنة 1970 إنشاء مؤسسة تدعى ورشة الدراسات وترميم وادي ميزاب (ديوان حماية وترقية وادي ميزاب، 2025، تقديم الديوان)، تحت إشراف المهندس المعماري أندريه رافيرو (عمر.ع، 2021)، ثم في سنة 1971 صدر القرار الوزاري الذي صنفه كتراث وطني يتوجب حمايته وتثمينه، من خلال ترقية هذه المؤسسة البسيطة للدراسات إلى ديوان لحماية وادي الميزاب وترقيته (OPVM) وفق المرسوم التنفيذي رقم 419/92 المؤرخ في 1992/11/17، وتحديد أيطار تدخله بالمرسوم التنفيذي رقم 420/92 المؤرخ في نفس اليوم.

أما القانون الأساسي لحماية التراث الثقافي في الجزائر المعمول به حاليا فهو القانون رقم 98/04 المؤرخ في 1998/06/15 المتعلق بحماية التراث الثقافي، هذا القانون الذي ألغى أحكام الأمر 281/67 وأقر تشكيل القطاعات المحفوظة، وأكد على ضرورة إعداد مخطط دائم لحماية واستصلاح كل قطاع محفوظ يعوض مخططات شغل الأرض، ليليه بعد خمس سنوات صدور المرسوم التنفيذي رقم 324/03 الصادر في 2003/10/05 المتضمن كيفية إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، هذا المرسوم التنفيذي الذي عدل وتمم سنة 2011 بالمرسوم التنفيذي رقم 01/11 الصادر في 2011/01/05، حيث تم إسناد مهمة إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة (PPSMVSS) إلى الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة (ANSS) التي حدد تنظيمها وكيفية سيرها المرسوم التنفيذي رقم 02/11 المؤرخ في 2011/01/05، حيث يعتبر وادي الميزاب من بين هذه القطاعات المحفوظة (27 قطاع محفوظ) حسب المرسوم التنفيذي رقم 209/05 الصادر في 2005/06/04 المتضمن إنشاء القطاع المحفوظ لسهل وادي الميزاب، والذي عين حدود القطاع المحفوظ لسهل وادي الميزاب.

فبعد أن تم إنشاء القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب سنة 2005، فتحت مديرية الثقافة لولاية غرداية سنة 2009 مناقصة دولية لإعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب، هذه المناقصة التي رست على مكتب الدراسات (URBAT) فرع غرداية، حيث تزامن انطلاق دراسة المخطط مع أحداث فيضانات غرداية في أكتوبر 2008، ومع أحداث العنف التي كانت بين سنة 2012 و2015، ما صعب المهمة (محمد جودي، دحماني بلقاسم، 2023، ص:61-62).

- **الحماية من المخاطر:**

لا توجد أي إستراتيجية وطنية لحماية التراث العمراني الصحراوي من المخاطر، رغم أن التراث العمراني لسهل وادي ميزاب يواجه العديد من المخاطر الطبيعية مثل الفيضانات (فيضانات غرداية في أكتوبر 2008)، والبشرية كالتوسع الصناعي والعمراني، الحرائق، التلوث، وأعمال الهدم والتخريب والسرقة، الإهمال والترميم الخاطئ، فضلا عن قلة الوعي لدى السكان بالأهمية التاريخية والجمالية والاقتصادية والاجتماعية لهذا التراث العمراني العريق.

الصورة رقم (6): تأثير فيضانات أكتوبر 2008 على النسيج العمراني لسهل وادي ميزاب



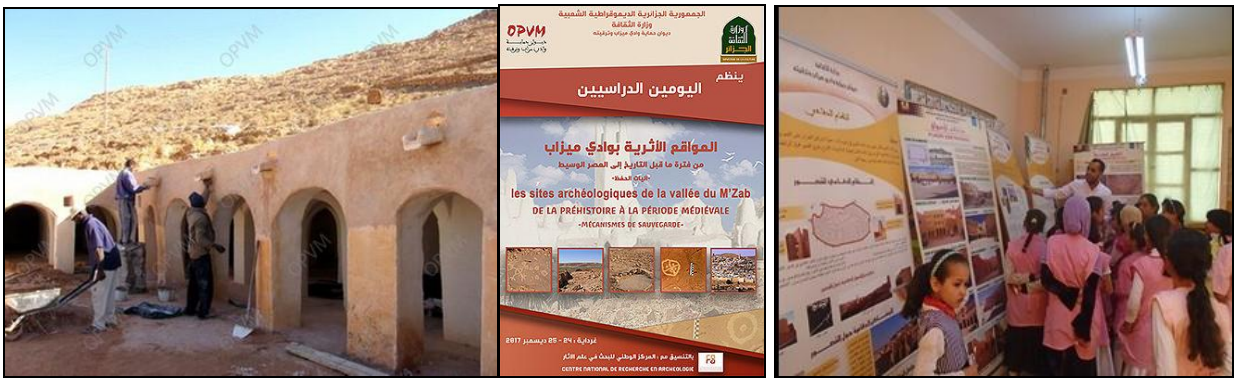
المصدر: **https://elikaaonline.com/**

3.3 إستراتيجية المحافظة على وادي ميزاب:

- **التنظيم المؤسسي الكلف بالبحث العلمي، دعم الجهود المحلية، و تشجيع التدريب على المهن المساهمة في حمايته:**

يسند القانون مهمة حماية وادي ميزاب والمحافظة عليه وترميمه واستصلاحه لمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعمل تحت وصاية وزارة الثقافة، هي ديوان حماية وادي الميزاب وترقيته، مهمته إعداد برامج الترميم والاستصلاح والمشاركة فيها، تشجيع استعمال مواد البناء المحلية التقليدية، وإحداث أنشطة حرفية تقليدية قصد استمرار الطابع التقليدي للمنطقة، يتدخل في منح الرخص العمرانية، ينجز الدراسات والوثائق العلمية التي تعرف بهذا المعلم التاريخي وتساهم في المحافظة عليه (له حوالي 50 منشور علمي)، يساهم في تحسين أنظمة صرف المياه المستعملة، مع احترام الشبكة التقليدية والمحافظة عليها، تحسين شبكات المياه الصالحة للشرب وإقامة شبكة الغاز والكهرباء، ويشارك في إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ (المرسوم التنفيذي رقم 419/92 المؤرخ في 1992/11/17 المتضمن إنشاء ديوان لحماية وادي الميزاب وترقيته، الجريدة الرسمية رقم 83).

الصورة (7) (8) (9): بعض الأنشطة التي يشرف عليها ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته.



المصدر: ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته **http://www.opvm.dz/ar**

كما انه يسهر على تطبيق التشريعات المتعلقة بحماية التراث الثقافي، وإنشاء قاعدة بيانات للآثار والمواقع (اليونسكو (قائمة التراث العالمي)، 2025)، ويهتم بتوطيد وتثمين تقاليد التضامن الاجتماعي، إنشاء ورشات للتكوين الشباب العاطل عن العمل في مجال البناء، وإشراك المواطنين في شؤون إدارة أحيائهم وتوعيتهم بدورهم في حماية تراثهم، تحسين الظروف المعيشية للمواطنين والقضاء على ظاهرة التدهور الناتج عن تدخل الإنسان والعوامل الطبيعية، كما يقدم الديوان بعض التوصيات التقنية المستمدة من القوانين والقواعد العرفية التي تحكم التعمير في وادي ميزاب، تتعلق بالبساطة والوحدة في شكل السكنات، وبحضر اقتلاع النخيل والمساس بأي مساحة خضراء، كما أنه يقوم بتنظيم أيام دراسية حول التراث الثقافي للمنطقة وإقامة فعاليات شهر التراث من 18 أفريل إلى 18 ماي من كل سنة (ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته، 2025، مجالات تدخل الديوان).

- **الدعم المالي:**

كما أكدت المادة 83 من قانون حماية التراث الثقافي على تقديم الدولة لإعانات مالية للمالكين الخواص للممتلكات الثقافية العقارية أو المقاولون أو المتعهدون بالترقية العقارية عند القيام بعمليات صيانة أو ترميم أو إعادة تأهيل أو حفظ أو استصلاح لهذه الممتلكات، بشرط أن لا تتجاوز هذه الإعانة 50% من التكلفة الإجمالية للعملية، أما العمليات التابعة لأملاك الدولة أو للجماعات المحلية فهي تستفيد من تمويل كلي بشرط وضع برنامج لاستعمالها والاستفادة منها اقتصاديا واجتماعيا، هذه الإعانات يقدمها الصندوق الوطني للتراث الثقافي، كما أكد هذا القانون أيضا على تمكين كل جمعية تسعى لحماية الممتلكات الثقافية أن تنصب نفسها خصما مدعيا بالحق المدني في ما يخص مخالفات أحكام هذا القانون (من المادة رقم 83 إلى المادة رقم 87 من القانون رقم 98/04 المؤرخ في 1998/06/15 المتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة رقم 44).

4.3 إستراتيجية إصلاح وادي ميزاب:

نفذت السلطات العمومية بقصور وادي ميزاب نحو مائة من أشغال الترميم وإعادة إحياء التراث المعماري والعمراني، وشملت عمليات ترميم وتأهيل الآثار والمواقع والمساكن المهددة بالإنهيار، بالتعاون الوثيق مع النسيج الجمعوي المتشبث بالتراث المحلي، واستهدفت تلك الأشغال أزيد من 3000 سكن قديم وساحة وسوق ومعلم جنائزي وفضاء للعبادة ، وذلك بغية استدامة هذا التراث المتفرد الذي يشهد بقصوره على حضارة "ذكية" أبدع فيها الأسلاف منذ قرون، كما أشار إليه أحمد نوح، أحد أعيان الولاية ورئيس مؤسسة "أميدول" المبادرة بمشروع بناء قصر تافيلالت الذي شيد بالقرب من قصر بني يزقن، والذي يعتبر أهم مبادرات القطاع الخاص في مجال التثمين المستدام التراث العمراني الصحراوي بوادي ميزاب، حيث هدفت مؤسسة "أميدول" من خلال تشييد قصر تافيلالت الجديد المتكون من 1050 سكن بتعداد يفوق 5000 نسمة، إلى المحافظة على تاريخ

المنطقة من خلال استعمال مواد البناء المحلية والجمع بين الهندسة المعمارية والتنمية المستدامة، مع مراعاة حماية البيئة والعيش معا (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022، سهل وادي ميزاب : 40 سنة من التصنيف ضمن لائحة التراث العالمي لليونسكو).

المخطط رقم (2): مخطط التهيئة لقصر تافيلالت



المصدر: **Djelloul Zenati, 2018 , p : 419**

5.3 إستراتيجية تحديث التراث العمراني بوادي الميزاب:

- **جعله جزء من أهداف التخطيط الحضري:**

لقد أكد القانون على ضرورة الحصول على موافقة ديوان حماية وادي الميزاب وترقيته في كل أشغال التهيئة والتعمير، والبناء والهدم، واستصلاح وترميم الواجهات سواء داخل البنايات أو خارجها، والردم وإزالة الركام ، وكل مشاريع الهيكلة الأساسية وبرامج التجهيز داخل المنطقة المصنفة بوادي ميزاب، كما تتم استشارته في منح عقود التعمير وفي إعداد أدوات التهيئة والتعمير ويكون رأيه إجباري التنفيذ، كما يتولى مهمة مراقبة عملية صيانة العمارات ذات الملكية الخاصة داخل المنطقة المصنفة (المرسوم التنفيذي رقم 92/ 420 المؤرخ في 1992/11/17 الذي يحدد أيطار تدخل ديوان حماية وادي الميزاب وترقيته، الجريدة رقم 83).

- **جعله مورد للتنمية الاقتصادية:**

أما السياحة فتعتبر السياحة من بين أهم وسائل التبادل الثقافي، فهي تسمح بتجربة شخصية لبقايا الماضي وللحياة المعاصرة في نفس الوقت، فهي تستطيع التقاط واستغلال الخصائص الاقتصادية للتراث وتسخيرها للحفاظ عليه من خلال توليد التمويل وتثقيف المجتمع والتأثير في السياسات، إلا أن السياحة في الجزائر تعتبر ساحلية إصطيافية بإمتياز، رغم الامكانيات المادية واللامادية التي يزخر بها الموروث الثقافي الصحراوي.

حيث يعتبر التراث العمراني نقطة جذب سياحي هامة، لكن قد تهدد السياحة الزائدة أو سوء إدارة السياحة وإدارة المشروعات التنموية الخاصة بها، الطبيعة الفيزيائية وتكاملية نقاط الجذب السياحي تلك، أو مميزاتها الهامة ذات الدلالة، كما يمكن أن يفسد المحيط البيئي وكذلك ثقافة ونمط حياة المجتمع المحلي المضيف، وتفسد معها تجربة زيارة المكان (المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS)،1999).

حيث يمتلك القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب العديد من المؤهلات الطبيعية والعمرانية والمعمارية التي تجعله موقعا سياحيا بامتياز، فبالاضافة الى آثاره الضاربة في عمق التاريخ، وقصوره الشامخة شموخ تاريخه العريق، واحات النخيل المنتشرة فيه على ضفاف الأودية، والنظام التقليدي لتقسيم المياه بين هذه الواحات، تزخر المنطقة بالصناعات التقليدية والطبوع الفلكلورية والاكلات التقليدية التي تعبر عن عادات وتقاليد سكان المنطقة، وتحتضن ثصور الواد العديد من التظاهرات الوطنية التي اصبحت علامة سياحية خاصة بها، مثل العيد الوطني للزربية والصالون الوطني للمهري.

الصورة رقم (10) (11) (12): مظاهر التراث اللامادي بالقطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب.



المصدر: ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته، 2004، ص ص: 4-23-28.

6.3 إستراتيجية الاستعانة بالعون الدولي:

إن التراث العمراني هو التراث المتبادل للبشرية جمعاء، لذلك فالتعاون الدولي في وضع معايير حمايته وإدارته وتنفيذ هذه المعايير على ارض الواقع أمر لابد منه، نتيجة مصادقة الجزائر على اتفاقية حماية التراث العالمي الطبيعي والثقافي لمنظمة اليونسكو، استفاد وادي ميزاب من مشروع ترميم النظام الهيدروليكي التقليدي في وادي ميزاب وتنظيم ورشة تدريبية سنة 2001 بقيمة 25000 دولار أمريكي، واستفادت أيضا من مشروع إعداد مشروع أولي لمخطط التنمية والحماية لوادي ميزاب سنة 2002 بقيمة 35000 دولار أمريكي (اليونسكو (قائمة التراث العالمي)،2025).

4. النتائج ومناقشتها:

من خلال التحليل المعمق لإستراتيجية حماية وتثمين وادي الميزاب، تمكنا من التوصل إلى النتائج التالية:

- جرد التراث العمراني للقطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب مع تحيين هذا الجرد مضمون قانونا، وليس هذا فقط بل تسعى الدولة إلى تحديث أساليب هذا الجرد من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي.
- الترسانة القانونية المسخرة لحماية وتثمين القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب قوية، ترتكز على أكثر من 11 نص قانوني يلم بكل الجوانب المهمة التي تضمن أداءه لهذه المهمة، فقد عين الحدود الرسمية للمنطقة التي تضم التراث العمراني لسهل وادي ميزاب، وأطلق عليه تسمية القطاع المحفوظ، بهدف حمايته من أي تدخل يمكن أن يؤثر سلبا على التراث العمراني المتواجد به، كما انه يشمل على تحفيزات في شكل إعانات تقدمها الدولة تصل حتى 50% من تكلفة مشاريع الترميم والتثمين، وعلى ضوابط وعقوبات أيضا تصل حتى خمس سنوات سجن وغرامة مالية تقدر ب200000 دج لكل من يتلف أو يشوه الممتلكات الثقافية العقارية بطريقة متعمدة، ويضمن للمؤسسات الجمعوية حق التدخل في حماية التراث الثقافي لسهل وادي ميزاب.

لكن بالرغم من ذلك، بعض هذه النصوص القانونية بقيت مجرد حبر على ورق رغم مرور أكثر من عقدين على صدورها، فمثلا بالرغم من مرور 22 سنة على صدور المرسوم التنفيذي المتضمن كيفية إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، إلا انه والى غاية اليوم لم تتم المصادقة على المخطط الخاص بالقطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب، رغم انتهاء الدراسات الخاصة به منذ 6 سنوات، نتيجة التحفظات التي سجلت على المخطط من طرف ديوان حماية وترقية وادي ميزاب والوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة، والتي يخول لها القانون إمكانية الاستشارة وجوبا (محمد جودي، دحماني بلقاسم، 2023، ص:63)، رغم أن هذا المخطط يمثل حماية قانونية لهذا التراث العمراني ضد التدخلات العشوائية.

كما أن الأغلفة المالية المرصودة لعمليات الترميم شحيحة ولا تفي بالغرض، والدليل على ذلك غياب الصيانة الدورية للسكنات التي تعتبر من بين المهام التي ينبغي أن يقوم بها المواطن، ولكن ما يلاحظ هو عدم قدرة المواطن في كثير من الأحيان على تحمل تكاليف هذه الصيانة، ما أدى إلى تصدع المساكن التقليدية بسبب تسرّبات المياه الناتجة إما عن الأمطار، أو بفعل إنساني (قنوات المياه الصالحة للشرب، وقنوات الصرف الصحي)، التي تصيب تحديدا الطبقة العازلة للجدران وسطوح المنازل، بالإضافة إلى تأثيرات المناخ وعوامل التلف الفيزيوكيميائي كالرطوبة، والتغير الكبير بين درجات الحرارة ليلا ونهارا، إضافة إلى تأثيرات الطيور والحشرات، والكائنات الحية الدقيقة، وهذا ما يجعل المنازل معرضة للانهيار في كل لحظة، خاصة في فصل الشتاء (عمر.ع، 2021).

- تعتبر صعوبة إيجاد اليد العاملة المحترفة التي تتقن أنواع الصيانة التقليدية، أحد التحديات التي تواجهها عمليات الترميم العمومية والخاصة، وهذا ما أدى إلى استبدال المباني ذات الطابع المعماري التقليدي، خاصة بمركز مدينة غرداية ببنايات حديثة دون احترام مواد وتقنيات البناء

المحلية، فالعديد من المزاريب التقليدية فقدت رؤوسها، واستبدلت بأخرى بلاستيكية لصرف مياه الأمطار، فيما فسحت الأحجار ومواد البناء المحلية الأخرى المجال للقوالب الإسمنتية والآجر الأحمر والإسمنت (عمر زعابة، 2022، ص:992).

الصورة (13) (14): استعمال مواد بناء غير محلية في عمليات البناء والترميم



المصدر: عمر زعابة، 2022، ص:994.

- يعتبر ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته مؤسسة مؤهلة لتأطير إستراتيجية مستدامة لحماية وترقية التراث العمراني في المنطقة، فالصلاحيات التي كفلها لها القانون تمس كل الأبعاد، وتسمح له في نفس الوقت بضمان نقله للأجيال القادمة.
- إستراتيجية حماية وتثمين وادي ميزاب تدعم متطلبات البحث العلمي، فالمنشورات التي اشرف ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته على إعدادها حللت وناقشت كل جزء من هذا التراث العمراني الصحراوي، من العرف في البناء التقليدي بوادي ميزاب، المسكن التقليدي، دليل أشغال الترميم، دليل المعالم التاريخية، العمارة الترابية، البناء بالحجارة، البناية الطينية وصيانتها بوادي ميزاب، الجير مادة للبناء والترميمات، التبليط بالحجارة، صيانة وترميم الواجهات، التراث المادي والغير مادي لولاية غرداية، سلسلة قصور غرداية، وغيرها من المراجع التي تمثل فحصا علميا للتراث العمراني بسهل وادي ميزاب.
- يعتبر قصر تافيلات أحد مبادرات القطاع الخاص المدعومة من طرف السلطات العمومية، مبادرة مستدامة حسب المقاييس العالمية، فقد فازت مؤسسة "أميدول" يوم 24 جانفي 2023 بمدينة ترونديهايم بالنرويج، بالجائزة الدولية الأولى للبيئة في فئة الأرض، والتي تسمى"Energy Globe Award" ، لإنجاز هذا القصر الذي يتوفر على مناخ حيوي فريد، الذي يعد بمثابة تجربة إنسانية خاصة للغاية من خلال تخطيطها الاجتماعي والحضري ومقارباتها البيئية، هذه الجائزة البيئية المرموقة في العالم في مجال البيئة والاستدامة (سفارة الجزائر بأوسلو، 2023).
- إن تحقيق التوازن بين التنمية الحضرية وحماية التراث في وادي الميزاب بجعل حماية التراث جزء من أهداف التخطيط الحضري مكفولة حسب القانون، فهو يؤكد في المرسوم التنفيذي رقم 420/92 على إجبارية إشراك الهيئة الرسمية المسؤولة على حماية وتثمين المنطقة والمتمثلة في ديوان حماية وادي الميزاب وترقيته في إعداد أدوات التهيئة والتعمير التي تتناول إقليم بلدية غرداية، وفي منح عقود التعمير التي تهدف لمراقبة نشاط الأفراد في المنطقة المحفوظة، ولم يتوقف عند ذلك بل جعل رأيها إلزامي التنفيذ نظرا لأهميته في الحفاظ على التراث العمراني في المنطقة، كما انه يشير في المرسوم التنفيذي رقم 324/03 إلى ضرورة احترام الأحكام المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أثناء إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة.

لكن لم تتم المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية غرداية إلا في شهر نوفمبر لسنة 2024، بعد أن كان مجمدا لأكثر من 15 سنة (بدر الدين قوميري، 2024)، وهذا ما ساهم في تأخر إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب من جهة، وشجع على التدخلات العمرانية الغير قانونية من جهة أخرى، فلم يخف عدد من المهتمين بالتراث المادي بالمنطقة تخوفهم من آثار وتيرة التعمير المتسارعة خلال السنوات الأخيرة والتي تتجلى في البنايات غير القانونية والفوضوية والإستيلاء على العقار والمساحات الخضراء، لا سيما ببساتين النخيل الذي زحف عليها الإسمنت (وكالة الأنباء الجزائرية ، 2022، سهل وادي ميزاب : 40 سنة من التصنيف ضمن لائحة التراث العالمي لليونسكو).

- تنص المواثيق والمعاهدات الدولية في أيطار إعداد استراتيجيات مستدامة لحماية التراث العمراني، على ضرورة إنشاء منطقة عازلة تحيط بالقطاع المحمي، وهي حسب مبادئ فاليتا لصون المدن والحواضر والمناطق الحضرية التاريخية وإدارتها، منطقة محددة بدقة خارج المنطقة المحمية تعمل كدرع يقي القيم الثقافية للمنطقة المحمية من أثر النشاطات في الجوار، وقد يكون هذا الأثر فيزيائيا أو اجتماعيا أو بصريا (المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS)، 2011)، هذه المنطقة التي لا نجدها في سهل وادي ميزاب، رغم الضغوط الناتجة عن التطور العمراني، فقد شهد وادي ميزاب نموًا حضريًا وديموغرافيًا متسارعًا منذ بداية الثمانينيات نتيجة لموقعه الاستراتيجي بين شمال وجنوب البلاد (اليونسكو (قائمة التراث العالمي)، 2025).
- لا يوجد تقييم وتحديث مستمر لإستراتيجية حماية وتثمين القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب، فالقانون المؤطر للتراث الثقافي للجزائر لم يحين منذ 28 سنة، المراسيم التنفيذية المتعلقة بإنشاء ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته، وبإطار تدخله، لم يطرأ عليها أي تعديل منذ 33 سنة رغم حدوث العديد من المستجدات التي تستدعي ذلك (مثل فيضانات غرداية في أكتوبر 2008).
- رغم أهمية التراث العمراني الصحراوي في الجزائر، إلا أن السياحة في الجزائر تبقى ساحلية بامتياز.

الخلاصة:

إن التراث العمراني للقطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب هو تراث صحراوي إسلامي حي بالدرجة الأولى، لحمايته وتثمينه عكفت الدولة على تسخير إستراتيجية مستدامة تراعي تاريخ وتقاليد المنطقة، تشجع المشاركة المجتمعية وتعهد في مضمونها مسؤولية حماية وتثمين التراث العمراني للمنطقة إلى المجتمع المحلي، إستراتيجية تراعي الخصائص الطبيعية للمنطقة، ترتكز على ترسانة قانونية قوية، ومدعومة ماليا من طرف الدولة، لكن هذا لا يعني أنها لا تحتاج إلى أي تحديث أو تطوير، بل بالعكس يجب دائما السعي إلى الأمثل، من خلال التقييم المستمر لهذه الإستراتيجية، ثم تحديثها تماشيا والمستجدات والتطورات العلمية والتكنولوجية.

كما لابد أن يلزم القانون الجماعات المحلية لولاية غرداية على الاستعجال في إعداد المخططات التي تشرف على هذا القطاع المحمي وعلى حوض حياته، لان هذه المخططات تضمن قانونية التدخلات العمرانية، وبالتالي تجنب المؤثرة منها سلبا على التراث العمراني للمنطقة، وان يلزمها أيضا على إجراء دراسة تقدير اثر التنمية على التراث العمراني قبل الشروع في تنفيذ هذه المخططات، وعلى ضرورة إنشاء منطقة عازلة محيطة بهذا القطاع المحفوظ، نظرا لان مشاريع التخطيط والتنمية العمرانية تمثل احد اكبر التهديدات الفيزيائية للتراث العمراني بوادي ميزاب، كما يجب أن تهدف سياسة التعليم العالي في الجزائر إلى تدريب عدد كافي من المختصين في التراث العمراني، واللجوء إلى التعاون الدولي لتطوير الخبرة في بعض المجالات عالية التخصص، لأن المعايير الأكاديمية العالية في التخصصات العلمية ضرورية في إدارة وتسيير التراث العمراني.

أما السياحة فيجب أن تعود بالنفع على المجتمع المحلي لسهل وادي ميزاب، حيث يجب أن تشكل حافزا لهم للاهتمام بتراثهم العمراني والمحافظة عليه، وفي نفس الوقت تمثل للزوار فرصة جيدة لتذوق هذا التراث وفهمه بشكل مباشر دون وسيط، وذلك من خلال مشاركة كل الفاعلين في المجتمع المزابي في تحقيق الاستدامة في صناعة السياحة، لتعزيز حماية موارد التراث العمراني للأجيال القادمة.

ويمكن أن نجمع كل هذه الاقتراحات والتوصيات في ضرورة وضع مخطط للإدارة المسؤولة للتراث الثقافي لسهل وادي ميزاب، وهي وثيقة تجمع بالتفصيل جميع الاستراتيجيات والأدوات المسخرة لحماية التراث الثقافي للمنطقة، وتلبي في نفس الوقت احتياجات الحياة المعاصرة للمجتمع المحلي، وثيقة تسمح للتراث العمراني بسهل وادي ميزا بان يصبح حافزا للتنمية، ودرعا يحمي المنطقة من العولمة التي أدت إلى استنزاف القيم والتنوع الثقافي للمجتمعات المحلية.

قائمة المراجع:

1. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إدارة الثقافة) (2017)، ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته.
2. مركز اليونسكو للتراث العالمي (1972)، اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، باريس.
3. المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (ايكروم الشارقة) (2023)، المواثيق الدولية لحفظ وترميم المعالم والمواقع التاريخية، المدينة الجامعية،الشارقة.
4. اللجنة العلمية الدولية لإدارة التراث الأثري (1990)، ميثاق ايكوموس لإدارة وحماية التراث الأثري، لوزان.
5. المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS) (1999)، ميثاق الايكوموس الدولي للسياحة الثقافية: إدارة السياحة في الأماكن التي تحمل دلالة تراثية، المكسيك.

6. المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS) (2011)، مبادئ فاليتا لصون المدن والحواضر والمناطق الحضرية التاريخية وإدارتها.
7. عداد محمد الشريف ودريسي محمد صدام (2016)، القصور الصحراوية الجزائرية بين الحلول التقليدية والأستدامة العمرانية، مجلة البحوث الجغرافية، الكوفة، العدد 23، ص: 265-290.
8. محمد خبيزي ومحمد الأبيض (2024)، مقاربة القصور الصحراوية بين البيئة والحاجة الاجتماعية، مجلة الدراسات الأثرية، الجزائر، المجلد 22، العدد 01، ص: 338-347.
9. عبد العزيز خواجة ونعيمة رضائي (2021)، العيش في مواقع التراث الحي بوادي ميزاب (الجزائر) الدوافع التمثلات والاستمرارية، إنسانيات، الجزائر، العدد 92، ص:15-40.
10. عمر زعابة (2022) ، واقع وآفاق التنمية المستدامة على التراث المعماري في وادي ميزاب، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، الجزائر، عدد خاص رقم 04 "التحديات الحضارية في ظل الألفية الثالثة(تراث – تكنولوجيا – تصميم")، ص: 989-1010.
11. محمد جودي ودحماني بلقاسم (2023)، آلية إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة بين النص والواقع (القطاع المحفوظ سهل واد مزاب أنموذجا)، مجلة القانون والعلوم البيئية، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، ص: 52-70.
12. بغباغة عبد العزيز(2014)، سلسلة قصور غرداية: قصر غرداية (تغرديت)، ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته، الجزائر.
13. نور الدين بوعروة (2015)، نظام تسيير وتقسيم مياه السيل بوادي ميزاب، ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته، الجزائر.
14. المنظمة العالمية للملكية الفكرية (2025)، الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/details/289، تم تصفحه في 09/03/2025 .
15. وزارة المجاهدين، حماية التراث الثقافي منذ الاستقلال، https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/39/، تم تصفحه في 2025/03/09.
16. اليونسكو (2025)، شبكة التراث العالمي، https://www.unesco.org/ar/world-heritage/grid?hub=68246&f%5B0%5D=countries%3A09f0ea6c-27e7-5672-8c5a-3acedc16e82c&f%5B1%5D=dataset_filters%3A6b092825-9770-47e0-92c6-084caebeca46#toggle-facets، تم تصفحه في 09/03/2025.
17. وكالة الأنباء الجزائرية (2022)، ستة ملفات على القائمة التمثيلية لليونسكو، https://www.aps.dz/ar/culture/125694-2022-05-12-13-51-25، تم تصفحه في 2025/03/10.
18. هاجر بولعراس (2024)، استراتيجيات جديدة لإثراء قائمة التراث الوطني، https://elmasdareliktissadi.dz/?p=11499، تم تصفحه في 10/03/2025.
19. الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة (2025)، القطاعات المحفوظة، https://anss.dz/secteurs-sauvegardes/، تم تصفحه في 12/03/2025.
20. ناصر احمد سنة (2022)، وادي ميزاب: تراث ثقافي عالمي، https://mzabmedia.com/?p=4365 ، تم تصفحه في 10 /03/2025.
21. رئاسة الجمهورية (2025)، التراث العالمي، https://www.el-mouradia.dz/ar/algeria/info/heritage ، تم تصفحه في 10/03/2025.
22. الإذاعة الجزائرية (2022)، التراث العالمي للإنسانية... 6 ملفات جزائرية على قائمة اليونسكو، https://news.radioalgerie.dz/ar/node/12969 تم تصفحه في 10/03/2025.
23. اليونسكو (قائمة التراث العالمي)(2025)، وادي ميزاب، https://whc.unesco.org/en/list/188/، تم تصفحه في 09/03/2025.
24. لمياء.ق (2025)، العمارة في وادي ميزاب: تجمع فريد من نوعه، https://assayahi.dz/ar/2020/06/19/، تم تصفحه في 11/03/2025.

25. وكالة الأنباء الجزائرية (2022)، سهل وادي ميزاب : 40 سنة من التصنيف ضمن لائحة التراث العالمي لليونسكو، https://www.aps.dz/ar/regions/125144-40، تم تصفحه في 2025/03/11.

26. ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته (2025)، تقديم الديوان، http://www.opvm.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A9_1/i، تم تصفحه في 13/03/2025.

27. عمر.ع، تراث ثمين بحاجة إلى حماية، جريدة الشعب، 2021/12/15.

28. ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته (2025)، مجالات تدخل الديوان، http://www.opvm.dz/ar/ ، تم تصفحه في 13/03/2025.

29. ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته (2004)، التراث المادي والغير مادي، ص: 51.

30. سفارة الجزائر بأوسلو(2023)، مؤسسة أميدول الجزائرية تفوز بالمركز الأول للجائزة البيئية الدولية، https://emboslo.mfa.gov.dz/ar/announcements/the-algerian-amidoul-foundation-wins-the-first-international-environmental-prize، تم تصفحه في 2025/03/15.

31. بدر الدين قوميري (2024)، غرداية: تحديث مخططات التهيئة والتعمير عبر 5665 هكتار في 10 بلديات، https://www.ennaharonline.com/، تم تصفحه 11/03/2025.

32. Djelloul Zenati, (2018), “Urban Development in the Heritage Cities, Wadi Mazab” in Postmodern Urban and Regional Planning in Iraq, KnE Engineering, pages 405–424. DOI 10.18502/keg.v3i4.2183